العلاقات الأمريكية الروسية من الحرب الباردة إلى الحرب الهجينة

(بقلم خبير، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، 11 فبراير 2021)

د. نـورهان الشيـخ*

تتسم توجهات السياسة الأمريكية بقدر كبير من الاستمرارية بالنظر إلى الدور المحورى الذى تلعبه المؤسسات المختلفة فى عملية صنع القرار، ولكن يظل للرئيس الأمريكى ثقله وتأثيره خاصة على صعيد الخطاب السياسى. وقد كان دونالد ترامب نموذج واضح لذلك فيما يتعلق بالسياسة الأمريكية تجاه روسيا، فقد أبدى ترامب مرونة واضحة تجاه موسكو، بل وعبر عن "إعجابه" بالرئيس الروسى فلاديمير بوتين، وتحدث عنه باعتباره "القائد القوى" الذى يجب "التفاهم" معه مؤكداً سعيه لتحسين التوتر مع موسكو، إلا إن المسار الفعلى لواشنطن استمر كما كان عليه الحال فى فترة أوباما وما قبلها، وكأنه قطار يسير على قضبان ولا يملك الرئيس الأمريكى تغيير مساره.

ومع فوز جو بايدن بالانتخابات الرئاسية ووصوله الوشيك إلى البيت الأبيض ثارت التساؤلات حول مستقبل العلاقات الأمريكية الروسية خاصة وأن بايدن جاء من قلب المؤسسات الحاكمة أو ما يسمى بـ "Establishment" ويمثل فوزه فى حد ذاته استمرارية للتوجهات الحاكمة للسياسة الخارجية الأمريكية، كما إنه كان نائب أوباما ومن ثم شريك له فى التصعيد ضد روسيا منذ عام 2014 على خلفية الأزمة الأوكرانية. ولم يخف بايدن عزمه الحفاظ على هذا التوجه حيث اعتبر، فى مقابلة له مع تليفزيون "سي بي إس"، أن "روسيا تشكل أكبر تهديد للولايات المتحدة على الساحة الدولية".[1] الأمر الذى يشير إلى عودة التوتر بين البلدين على صعيد السياسات والخطاب السياسى على السواء، لاسيما وأن التناقضات بين البلدين هيكلية واستراتيجية وليست تكتيكية يسهل تجاوزها وصياغة التفاهمات بشأنها.

يؤكد ذلك التقرير الذى قدمه الأمين العام لحلف شمال الأطلسى (الناتو)، ينس ستولتنبرج، فى الأول من ديسمبر 2020، خلال المؤتمر الإفتراضى لوزراء خارجية الحلف بعنوان "الناتو – 2030: الوحدة في عصر جديد"، والذى اعتبر فيه روسيا التهديد العسكري الرئيسى للحلف على المدى الطويل حتى عام 2030، مستنداً فى ذلك إلى استمرار "سياساتها العنيدة وأعمالها العدوانية" ومشيرا إلى ما اعتبره "عدوان موسكو" على أوكرانيا وجورجيا. كما أشار التقرير إلى

* أستاذ العلاقات الدولية، جامعة القاهرة.

"التأثير السلبي على أمن المنطقة الأوروبية الأطلسية" لأعمال روسيا النشطة في البحر الأسود وبحر البلطيق، وفي القطب الشمالي وشرق البحر المتوسط، فيما اعتبر التقرير أن الصين هى العدو العسكري الثاني للحلف، بعد روسيا، خلال السنوات العشر المقبلة.

فى هذ السياق، أكد بايدن، فى 28 ديسمبر، أن الولايات المتحدة يجب أن تكيف أولوياتها الدفاعية على خلفية "التعقيدات الاستراتيجية المتزايدة التي خلقتها روسيا والصين"، وأنه بحث مع خبراء في مجال الأمن القومي "التحديات الاستراتيجية المختلفة من روسيا والصين، والإصلاحات التى يتعين تنفيذها لمواجهة تلك التحديات. ويتضمن ذلك "تحديث الأولويات في مجال الدفاع من أجل مواجهة العدوان بشكل أفضل في المستقبل"، وأنه "بدلا من الاستثمار كثيرا في تحديث الأنظمة القديمة، يجب الابتكار وإعادة التفكير في التهديدات المتزايدة في مجالات جديدة مثل الفضاء الإلكتروني".[2]

ويعنى ذلك أن التناقض الاستراتيجى سيظل قائماً بين البلدين ويتضمن ذلك سباق تسلح نوعى يركز على تطوير المنظومات القتالية النوعية الجديدة أكثر منه على الكم، وتوظيف أكبر للذكاء الاصطناعي فى الأغراض العسكرية وفي تطبيقات متنوعة منها الطائرات والمركبات ذاتية القيادة، وإطلاق الأسلحة السيبرانية أو الأسلحة الحقيقية، وقيام منصات الدفاع الجوي ومضادات الصواريخ بتتبع الأهداف والتعامل معها آليا، وغيرها، فحروب المستقبل ستكون بين آلات وليس بشر. وتنفق الولايات المتحدة 18 مليار دولار سنوياً لتطوير أسلحة الذكاء الاصطناعي، مثل الطيارات دون طيار، ومنها طائرة الاستطلاع MQ-9 Reaper، والصواريخ المجنحة الذكية. كما طورت روسيا عدة منظومات فى هذا الاطار منها وحدة "كورنيت" المقاتلة الروسية التى تقوم بتحليل الأوضاع المحيطة بها وتتعرف على أهداف محتملة وتتخذ قرارا بشكل مستقل بشأن تدميرها، وعربة "تيجر-2" الروسية التي تستخدمها القوات الخاصة والتى بمقدورها البحث عن الأهداف في ميدان القتال وتقييم خطورتها وإصدار أمرا بإطلاق النيران.[3]

من ناحية أخرى، تم الكشف فى يناير 2018 عن خطة جديدة لوزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) جاءت في وثيقة "استعراض الموقف النووي" تهدف إلى تعزيز القوة النووية الأمريكية، وزيادة فعالية ردع التهديدات النووية ضد حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين خاصة من جانب روسيا، وتتضمن الالتزام باستبدال العناصر الرئيسية للترسانة النووية الأمريكية بأسلحة جديدة وأكثر تطورا خلال العقدين المقبلين. كما تعمل روسيا على تطوير قدراتها النووية وتقوم بإدخال منظومات متطورة حديثة لتعزيز قدراتها العسكرية مثل منظومة الصواريخ فرط الصوتية "أفانجارد"، وصواريخ "يارس" الاستراتيجية بعيدة المدى، وغواصة "بوري" من الجيل الجديد،

بالإضافة إلى استمرار اختبارات صاروخ "سارمات" الباليستي العابر للقارات. ويثير ذلك مخاوف كثيرة خاصة مع عدم تجديد اتفاقية الحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية ("ستارت-3") التي تنتهي في 5 فبراير 2021، وتعتبر الوحيدة التي تحد تسلح روسيا والولايات المتحدة بالأسلحة الاستراتيجية الفتاكة.

من المتوقع كذلك أن يستمر التنافس فى سوق السلاح العالمى حيث تنظر واشنطن بقلق إلى تحركات روسيا لزيادة صادراتها من الأسلحة خاصة للأسواق التقليدية للسلاح الأمريكى. فقد واجهت صفقة "إس 400" الروسية لتركيا معارضة وضغوطات شديدة من جانب واشنطن، وأثارت صفقة ذات المنظومة لبغداد تحفظات أمريكية وحذرت واشنطن العراق ودولا أخرى من تبعات عقد صفقات لشراء أسلحة روسية، وذلك وفقا لقانون "مواجهة أعداء أمريكا عبر العقوبات (CAATSA)" الموجهة ضد روسيا وإيران وكوريا الشمالية، الذى وقعه ترامب في 2 أغسطس 2017، وبدأ سريانه في 29 يناير 2018. وقد وصف وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف العقوبات الأمريكية الموجهة ضد قطاع الصناعات العسكرية الروسي بـ"المنافسة غير النزيهة" التي تهدف إلى إبعاد الأسلحة الروسية عن الأسواق بطريقة الابتزاز، وأن واشنطن تسعى في الوقت ذاته لإقناع دول أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا بالتخلي عن شراء أسلحة ومعدات عسكرية روسية مقابل تعويضها ببدائل أمريكية.[4]

ورغم استمرار المواجهات التقليدية بين واشنطن وموسكو فإن التوتر سيزداد حدة بين البلدين فى عدة محاور غير تقليدية وتمثل تحولاً باتجاه الحرب الهجينة.

أولها، تصاعد حدة المواجهة السيبرانية بين البلدين، فمن الواضح أن بايدن سيعطى الملف السيبرانى أولوية حيث انتقد إدارة ترامب التى لم تتمكن، من وجهة نظره، من جعل الأمن السيبراني ضمن أولويتها. جاء ذلك فى تعليقه على الاختراق السيبرانى الواسع لوكالات حكومية أمريكية فى دسيمبر 2020 والذى اعتبر "أسوأ هجوم تجسس إلكتروني على الحكومة الأمريكية"، ومنها وزارة الخزانة الأمريكية ووزارتي الأمن الداخلي والدفاع، وأدى إلى تضرر في شبكات 1800 منظمة، منها 50 أصيبت بأضرار جسيمة. وقد حمل وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو روسيا المسؤولية عن الهجوم، وكذلك فعل رؤساء لجان المخابرات في مجلسي الشيوخ

والنواب. وأشار رون كلين الذي اختاره بايدن كبيرا لموظفي البيت الأبيض، إن الأخير يفكر في ما هو أكثر من العقوبات للرد على الهجوم الإلكتروني على المؤسسات الحكومية الأمريكية.

هذا في حين نفت موسكو الاتهامات الأمريكية، ووجهت اتهامات مماثلة لواشنطن، وكان سكرتير مجلس الأمن القومي الروسي، نيكولاى باتروشيف قد أعلن في نوفمبر 2020 أن القراصنة هاجموا موارد المعلومات الروسية عام 2020 بأكثر من مرة ونصف مقارنة بعام 2019. وأكد رئيس لجنة حماية سيادة الدولة بمجلس الاتحاد الروسى أندريه كليموف أن نسبة الهجمات السيبرانية الأمريكية على أهداف روسية حساسة تبلغ ما بين 48 –52% من إجمالى الهجمات. وكان ترامب قد أصدر مرسوماً في عام 2018 يلغي بموجبه التوجيه الرئاسي لباراك أوباما لتنظيم استخدام الأسلحة السيبرانية ضد معارضي الولايات المتحدة، رقم 20 لعام 2012، على النحو الذى يخفف القيود المفروضة على شن هجمات سيبرانية ضد معارضي واشنطن. وقد ظل مضمون هذه الوثيقة سري حتى عام 2013، عندما كشف الموظف السابق في وكالة الأمن القومي الأمريكية إدوارد سنودن عن عدد من الوثائق السرية المتعلقة بعمل أجهزة الاستخبارات الأمريكية والبريطانية.

الأمر الذى ينذر بزيادة حدة المواجهة السيبرانية بين موسكو وواشنطن فى ضوء الاتهامات المتبادلة بتوجيه هجمات إلكترونية على أهداف حيوية، وكون الفضاء الإلكترونى أحد مجالات التنافس والصراع بينهما القوى الكبرى، وتسابق البلدين لتعزيز أمنهم السيبرانى فى مواجهة أى هجمات محتملة من الطرف الأخر حيث تعزز واشنطن من دفاعاتها السيبرانية وأنشأت القيادة الإلكترونية الأمريكية مجموعة عمل خاصة لمواجهة أنشطة روسيا في الفضاء السيبراني، كما أعلنت واشنطن عزمها التعاون مع شركائها الدوليين لتعزيز أمن الفضاء الإلكتروني، وإنشاء مركز للعمليات السيبرانية في حلف الناتو عام 2018.[5]

من ناحية أخرى، أنشأ جهاز الأمن الفيدرالي الروسى فى 10 سبتمبر 2018 مركزاً وطنياً لتنسيق مكافحة الهجمات السيبرانية على البنية التحتية الحيوية فى روسيا، يتولى مهام الكشف والوقاية والقضاء على تداعيات الهجمات الإلكترونية، وتبادل المعلومات بين الهيئات المتخصصة فى الداخل والخارج، وتحليل الهجمات السيبرانية الماضية وتطوير أساليب مكافحتها. كما تعمل روسيا على فصل نفسها كليا عن الانترنت وتطوير شبكة خاصة بها بهدف زيادة فعالية دفاعاتها ضد الهجمات الالكترونية والقرصنة حيث أن تداول البيانات بين المواطنين والمؤسسات فى هذه

الحالة سيتم داخل البلاد لا عن طريق مراكز توجيه دولية، وذلك على غرار نظام جريت فايروول الصيني، الذي ينظم الإنترنت لتعزيز السيادة الوطنية. ورغم كل الجهود من الجانبين لتعزيز الأمن السيبرانى يظل سباق الهجمات السيبرانية قائماً ومتصاعد فى ظل التوتر المتزايد بين موسكو وواشنطن.

ثانيها، التنافس للهيمنة على الفضاء، وذلك فى ضوء إندفاع القوى الكبرى وفى مقدمتها الولايات المتحدة وروسيا لإنشاء قوة فضائية ليس فقط لحماية أقمارها ومصالحها ولكن للهيمنة على الفضاء. ففى 18 يونيو 2018 أصدر ترامب توجيها عاجلا إلى وزارة الدفاع الأمريكية بإنشاء قوات فضائية كفرع سادس ضمن القوات المسلحة للولايات المتحدة، إلى جانب القوات البرية والجوية والبحرية ومشاة البحرية (المارينز) وخفر السواحل، مشددا على أن مجرد الوجود في المجال الفضائي لا يكفي لحماية أمريكا من التحديات، بل تحتاج واشنطن إلى "الهيمنة علي الفضاء"، واعتبرها مسألة أمن قومي، وأنها ستكون "قوة فضاء بلا حدود." وفى 19 فبراير 2019 وقع ترامب التوجيه الرابع له بشأن قوة الفضاء، وتضمن التفاصيل المنظمة والقدرات والمهام المطلوبة من هذه الوحدة الجديدة. ووفقاً للتوجيه ستتخذ قوة الفضاء في البداية "شكل قيادة عسكرية ضمن سلاح الجو" مثل مشاة البحرية (المارينز) الذين يعملون تحت جناح القوات البحرية، ثم تحظى قوة الفضاء بالاستقلالية عن القوات الجوية في المستقبل. ومن بين مهامها ستكون قوة الفضاء مسئولة عن ضمان سيطرة الولايات المتحدة على الفضاء، وحماية أكثر من 100 قمر صناعي أمريكي يخدمون وكالات الاستخبارات والأمن القومي الأمريكي من أي اعتداء مادي (عبر الاصطدام بجسم آخر، أو بواسطة صاروخ) ومن أي محاولة قرصنة أو تشويش من جانب الخصوم، وكذلك تطوير قدرات عسكرية هجومية في الفضاء.

ولا يخفى المسئولون الأمريكيون أن القوة الفضائية الأمريكية المزمع إنشائها تأتى لمواجهة النمو المتزايد للنفوذ الروسى والصينى فى الفضاء، وأطلاق روسيا القمر الصناعي "Object 2014-28E"، الذى أثار مخاوف حول عزم موسكو تجربة سلاح مستقبلى فى الفضاء بهدف السيطرة على الأقمار الصناعية الأخرى غير الروسية أو تدميرها، فالمواجهة الأمريكية للدولتين كقوى مناؤئة لم يعد قاصراً على الأرض ولكنه تجاوز الكوكب بأكمله للفضاء الخارجى الرحب. ومن المعروف أن روسيا هى أكثر دولة تطلق أقمارا صناعية للفضاء سواء لحسابها أو لصالح دول أخرى، وأن صواريخ الفضاء الروسية تنقل وحدها أكثر من 60 % من الأقمار الصناعية

للفضاء، وكشفت روسيا عام 2018 عن تطوير طائرة حرب إلكترونية يمكنها إيقاف تشغيل الأجهزة الإلكترونية المثبتة على الأقمار الصناعية العسكرية.

ثالثها، التنافس فى سوق الطاقة العالمى، فمنذ عام 2016 يزداد التنافس حدة بين واشنطن وموسكو فى سوق الطاقة حيث احتفل ترامب عام 2017 ببداية "حقبة جديدة في الطاقة والإنتاج الأمريكي" مع رفع القيود المفروضة على إنتاج الطاقة في الولايات المتحدة، وتجاوز الانتاج الأمريكى عام 2018 أكبر منتجى النفط فى العالم، روسيا والسعودية، للمرة الأولى، وفقًا لتقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية نتيجة "ثورة الغاز الصخري الأمريكي". وتقدر وكالة الطاقة الدولية أنه بحلول عام 2023، ستكون الولايات المتحدة أكبر منتج للنفط والغاز على مستوى العالم، حيث ستنتج أكثر من 17 مليون برميل يوميا.[6] صاحب ذلك دخول الولايات المتحدة أسواق الطاقة كمصدر للغاز المسال منذ عام 2016 بعد أن أنطلقت أولى شحنات الغاز المسال الأمريكي إلى أوروبا على متن ناقلة غاز ووصلت شواطئ البرتغال.

وفى هذا الاطار سيكون سوق الطاقة العالمى ساحة أساسية للتنافس بين واشنطن وموسكو، وستتركز هذه المنافسة على سوق الطاقة الأوروبى باعتباره الأضخم والأقرب للولايات المتحدة كما أنه الأكثر جدوى اقتصادياً. وتتحرك واشنطن فى هذا الصدد على محورين. الأول، زيادة الصادرات الأمريكية من الطاقة لأوروبا، وقيام العديد من الشركات الأمريكية، مثل شركة "شينير" وغيرها، بتوقيع عقودا طويلة الأجل لتوريد الغاز المسال مع شركات أوروبية، وهو ما اعتبرته روسيا محاولة لإزاحتها من سوق الطاقة الأوروبي عبر دفع أوروبا للاعتماد على الغاز الأمريكي المسال، رغم سعره المرتفع. وتعد أوروبا أكبر وأهم أسواق الطاقة لروسيا وضرب روسيا به سيوجعها ويهدد استقرارها الاقتصادى ومن ثم الاجتماعى والسياسى. أما المحور الثانى فيتمثل فى عرقلة مشاريع نقل الغاز الروسى لأوروبا بهدف دعم تسويق الغاز الأمريكى المسال لأوروبا. ونجحت واشنطن فى وقف مشروع "السيل الجنوبي" بضغوطات شديدة على بلغاريا التى كانت معبر أساسى له. كما تبدى الولايات المتحدة معارضة معلنة لمشروع "السيل الشمالي –2" الذى يتضمن مد خطين بسعة إجمالية تصل إلى 55 مليار متر مكعب من الغاز سنويا لنقل الغاز الروسي إلى ألمانيا مباشرة عبر قاع بحر البلطيق دون المرور بدول ترانزيت، وتبلغ حصة شركة "غازبروم" الروسية في المشروع 50%، ويملك كونسورتيوم مكون من 5 شركات طاقة أوروبية الـ 50 % الأخرى في المشروع، 10 % لكل منها. وأضافت حزم العقوبات الأمريكية على المشروع صدعاً جديداً فى علاقات واشنطن مع موسكو، واعتبرها المتحدث باسم الرئاسة الروسية

ديميتري بيسكوف أحد عناصر الحرب الهجينة أو المختلطة الأمريكية ضد روسيا التي تستخدم خلالها مختلف الأسلحة. وقد وافق الكونجرس على توسيع الإجراءات التقييدية على خط "السيل الشمالي –2" وتشديد العقوبات التى سبق فرضها وكان أخرها فى 20 ديسمبر 2019 على أفراد وشركات وسفن عاملة في مد القسم البحري من خطي الأنابيب "السيل الشمالي–2" و"السيل التركي"، رغم معارضة المفوضية الأوربية والدول الأوروبية المعنية لها وفى مقدمتهم ألمانيا.[7]

رابعها، المواجهة الاقتصادية، فى ضوء سعى روسيا بالشراكة والتنسيق مع الصين لتغيير قواعد اللعبة الاقتصادية وانهاء الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمى والانتقال لنظام اقتصادى تعددى. فقد اتهم الرئيس بوتين واشنطن بأنها تخوض "حروبا تجارية" عديدة "دون قواعد اشتباك"، مؤكداً الحاجة إلى تشكيل نظام اقتصادى عالمي عادل.

وتقوم الاستراتيجية الروسية فى هذا الصدد على عدة أبعاد أساسية، أهمها التخلي عن الدولار في التعاملات التجارية، والتحول السريع فى معاملاتها التجارية نحو استخدام العملات الوطنية والعملات الأجنبية الأخرى غير الدولار. وخلال عام 2018 تمت 70% من واردات روسيا و30% من صادراتها بالعملة الروسية "الروبل". كما زادت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوراسي، الذي يضم كل من روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان وأرمينيا وقرجيزستان، من استخدام العملات الوطنية في التجارة بين أعضائها لتصل حصة هذه التعاملات في النصف الأول من عام 2018 إلى 70%. واتخذت مجموعة بريكس التى تضم كل من روسيا والبرازيل والصين والهند وجنوب أفريقيا، خطوات هامة نحو زيادة التعاملات فيما بينها بعملات الدول الأعضاء في التكتل. كذلك، دفع الشركات الروسية لاستخدام الروبل في حساباتها التجارية الخارجية من خلال تقديم محفزات مثل إعفاءات ضريبية لهذه الشركات، ومنح التسهيلات الضريبية للمصدرين الذين لا يستخدمون الدولار في حساباتهم. هذا فضلاً عن العمل مع شركاء روسيا التجاريين الرئيسيين على إنشاء أنظمة مصرفية ومالية مستقلة عن نظام "سويفت" الدولي، للخدمات المصرفية الذى تهيمن عليه الولايات المتحدة. وتسعى روسيا لحماية نظامها المصرفي وتأمين استقرارها خاصة في ظل سياسة العقوبات التي تنتهجها الولايات المتحدة، وفي هذا الإطار أطلقت روسيا خلال عام 2018 منظومتها المالية FFS التي تشبه نظام "سويفت.[8]

تأتى المساعى الروسية السابقة فى سياق دولى مواتى، فقد كثرت الدعوات للابتعاد عن العملة الأمريكية في التجارة الخارجية والحد من هيمنة الدولار على الاقتصاد العالمي، نظرا لسياسة العقوبات التي تتبعها واشنطن وحرب الرسوم الجمركية التي تنتهجها مع دول العالم، وتتسع دائرة التحدى الدولى للدولار تدريجياً وتنذر بتغير هيكلى فى النظام الاقتصادى العالمى.

لقد كانت هيمنة عملة واحدة على المعاملات الدولية استثناء لا سابق له في التاريخ، ولاشك أن حلحلة وضع الدولار كعملة عالمية مهيمنة ستؤثر حتماً على الاقتصاد الأمريكى، وتفقد واشنطن أداة هامة للتأثير الدولى، وتعد مؤشر قوى على التحول باتجاه نظام اقتصادى عالمى جديد، لذا تسعى واشنطن جاهدة للحفاظ على مكانة الدولار كأداة رئيسية للنفوذ والهيمنة الأمريكية.

إن تصاعد التوتر بين واشنطن وموسكو فى المجالات الاستراتيجية السابقة سيمتد إلى منطقة الشرق الأوسط، وسيكون له إنعكاساته على المواجهة بينهما فى الملفات الإقليمية المختلفة ومنها تلك المتعلقة بالمنطقة، وفى مقدمتها الملفين السورى والليبي حيث من المتوقع أن تتراجع فرص التفاهمات بينهما ولكن دون تصعيد يضيف أعباء لا تحتملها الدولتين فى وقت تعتصرهما أزمة كورونا والعالم بأسره. كما إن تصعيد إدارة بايدن المتوقع باتجاه عدد من دول المنطقة قد يدفع شراكة الأخيرة مع روسيا فى ضوء إلتزامها بعدم التدخل فى الشئون الداخلية لهذه الدول وتركيزها على المصالح المشتركة والشراكات التنموية معها وحرصها على صياغة توافقات حول القضايا الخلافية.

لقد انتهت الحرب الباردة بأبعادها التقليدية منذ ثلاثة عقود إلا إن التناقضات الاستراتيجية بين واشنطن وموسكو ستظل قائمة وتجد ترجمتها فى الحرب الهجينة بينهما والتى من الواضح أنها ستزداد حدة وتصعيد فى المستقبل المنظور.

---

[1] Байден считает Россию главной угрозой для США, https://tass.ru/mezhdunarodnaya-panorama/9813881

[2] Байден призвал США ответить на "вызовы" со стороны России, РИА Новости, 29.12.2020, https://ria.ru/20201229/bayden-1591315120.html

[3] Альберт Ефимов, Власть над миром: чем закончится гонка за искусственным интеллектом, 22.08.2017, https://www.forbes.ru/tehnologii/349317-vlast-nad-mirom-gonka-za-iskusstvennym-intellektom

[4] Лавров заявил о применяющих «налево и направо» санкции властях США, РБК, 14 дек 2020, https://www.rbc.ru/rbcfreenews/5fd7b9fd9a7947dc69c4b977

[5] Joe Cheravitch, Cyber Threats from the U.S. and Russia Are Now Focusing on Civilian Infrastructure, The RAND Blog, July 23, 2019, https://www.rand.org/blog/2019/07/cyber-threats-from-the-us-and-russia-are-now-focusing.html

[6] U.S. is world's largest producer of crude oil, https://share.america.gov/u-s-is-worlds-largest-producer-of-crude-oil

[7] Песков назвал санкции против «Северного потока- 2» одним из элементов гибридной войны, 21.12.2020, https://www.kommersant.ru/doc/4625422

[8] Третий лишний: Пекин и Москва выкинули доллар, 28.06.2019, https://www.gazeta.ru/business/2019/06/28/12459187.shtml